عاهل البحرين: بوش حدثني قبل الحرب عن أكبر عملية إعمار بالتاريخ لم تحصل وصدام رفض الإقامة بالمنامة

عمان ـ «القدس العربي»:

اعرب عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة عن قلقه الكبير ازاء الاوضاع في العراق. وقال ان العراق الموحد والقوي هو الذي ينفع اهله ومنطقته وليس العراق الراهن محملا الأمريكيين والمجموعات التي إستدعتهم مسؤولية مباشرة عن الأوضاع المتدهورة في العراق.

وقال الملك حمد في حديث لعدد من رؤساء تحرير الصحف المصرية في المنامة بمناسبة جلوسه على العرش «نحن غير مطمئنين على العراق وهو دولة مهمة للخليج.. ويجب ان نكون صرحاء مع الامريكيين والاوروبيين وان نتكلم معهم، وعلى العرب ان يشاركوا في تخليص العراق من ازمته».

ودعا عاهل البحرين العراقيين من سياسيين ورجال دين وعشائر ومجتمع مدني وعسكريين وكل العراقيين بمختلف مشاربهم لتحقيق المصالحة مشيرا الى ان الهدف هو بناء عراق قوي موحد يقوم بدوره التنموي والاقتصادي لبلاده وشعبه وللمنطقة التي يعيش فيها.

وارجع العاهل البحريني الوضع المتردي في العراق لمجموعة من الاسباب قال ان اهمها الاحتلال.

وقال انه ذهب الى الرئيس الامريكي جورج بوش قبل الحرب على العراق ليثنيه عن قرار الحرب الا ان الرئيس بوش قال له انه سيتبع الحرب بأكبر سياسة اعمار في التاريخ البشري.. «ودخلت القوات ولم يحدث الاعمار».

واردف يقول «كما حاولت تجنيب العراق نتائج الحرب العسكرية بتوجيه الدعوة لصدام حسين للعيش في البحرين معززا مكرما ولا يعطي فرصة لهذا الاحتلال، ولم يكن هناك احد قادر على اقناعه وفشلت كل المبادرات».

وقال «لقد حاولت بعد الاحتلال دعوة العراقيين لكتابة دستورهم تحت خيمة عربية بدلا من ان يكتب تحت الاحتلال.. وبدون ضغوط خارجية.. دستور يجمع العراقيين لايفرقهم ولا يقسم البلد.. ولم يحدث ذلك، وأستغرب حتى الان كيف وافقوا على هذا الدستور».

واضاف «علينا ان نلوم الامريكيين وحدهم.. فالقلة العراقية التي استدعت الأمريكيين، تتحمل المسؤولية وامتداد الاخطار الى الخليج هاجس لا يمكن انكاره، فنحن نتأثر.. كما اننا نتألم، واشعر انني اريد ان اقوم بعمل سحري للعراق.. ولكنه غير موجود، ولا يمكن ان يتحقق وهناك اخطاء عراقية كبيرة.. ونحن نطالبهم بالتحلي بالضمير التاريخي وان يجلسوا معا ويتخلصوا من الاجندات المختلفة. وان يضعوا امامهم اجندة العراق وحدها».

وحول رأيه بالفيدرالية قال عاهل البحرين «نحن نريد عراقا غير مقسم.. ولا مانع عندي من قبول فيدرالية صحيحة بكل ما تعنيه الكلمة، ولكنهم يستخدمون الفيدرالية للتقسيم والتفتيت.. فنحن لا نرى عند العراقيين المجتمعين معا الا وجهات نظر مختلفة، نريد شيئا مشتركا يجمعهم معا، وان يرحموا العراقيين، الذين ليس لهم ذنب فيما يحدث لهم ولبلادهم».

وردا على سؤال حول الاوضاع الفلسطينية دعا عاهل البحرين الى توحيد المواقف الفلسطينية محذرا من المخاطر الكبيرة التي ستترتب على انقسام الفلسطينيين الى منظمات وجبهات متطاحنة.

وقال انه لا بد من وضع حد للتطورات والاحداث المتسارعة على الساحة الفلسطينية.

وحمل عاهل البحرين اسرائيل مسؤولية تدهور الاوضاع في الاراضي الفلسطينية وقال «اننا نحمل الإسرائيليين المسؤولية، حيث يجب ان يسيروا نحو السلام، وان يتخلصوا من مخاوفهم».

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

وقال «اننا لا نستطيع ان نقيم تصرفات الفلسطينيين وهم تحت الاحتلال، عندما تكون فلسطين دولة مستقلة يمكن ان نقيم حكومتها وشعبها، صحيح اننا ندعوهم للاتفاق حتى يتخلصوا من الاحتلال، ولكننا يجب ان نعذرهم وهم تحت الاحتلال وقسوته، فهم يجب ان يقاوموا المحتل، وان كنا ندعوهم للمقاومة السلمية. كتجربتنا في الخليج اثناء مقاومة الاحتلال البريطاني الذي استمر 15 عاما، كان هناك كفاح صامت».

وردا على سؤال حول المسألة اللبنانية دعا عاهل البحرين اللبنانيين الى استئناف حوارهم الوطني مطالبا الاعلام بعدم تضخيم ما يحدث في لبنان. وقال ان كل من زار لبنان اخيرا يجد ان الحياة تسير بشكل طبيعي رغم وجود الاحداث والاعلام والاضطرابات.

القصر دفع عبيدات ورفاقه لمغادرة «مقاعد الاحتياط» والعودة للعبة:

الأردن: مبادرات لتحجيم النخب المحافظة قبل الانتخابات

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

تحقق مفردات العاهل الأردني الأخيرة بخصوص ملف حقوق الانسان التوازن المنشود في البلاد بين جماعات حقوق الانسان والمجموعات الرسمية الحكومية وغير الحكومية التي اعتبرت (حقوق الانسان) خارج سياق الأولويات والاهتمام مرحليا بسبب طبيعة التحديات الأمنية التي يواجهها الاقليم وبسبب اشتعال احتمالات الحرب الأهلية في ثلاث دول مجاورة للأردنيين.

وما قاله الملك في اجتماعه امس الأول بمجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الانسان يعيد انتاج المشهد الداخلي ويرفع معنويات المنظمات النشطة في مجال الحريات وحقوق الانسان بعد ان رسمت شخصيات حكومية طوال أكثر من عام خطوطا (رمادية) فهم منها ان الفرصة غير متاحة للاهتمام بترف التجربة الديمقراطية او الليبرالية وان الوقت حرج وحساس والأولويات (الوطنية) لا تشمل ملفات من هذا الطراز.

وبذلك يعيد خطاب القصر الملكي نصاب الأمل والتفاؤل للمعنيين بملفات حقوق الانسان بعد ان غادر الأمل عائلات النخب المهتمة بالموضوع، والرسالة في الواقع كانت مبكرة وتوحي بان المؤسسة المرجعية تقيم خيارات الاستعداد لانتخابات عام 2007 التي ستشهدها المملكة وأول ملامح الرسالة برزت عندما اصطحب الملك في زيارة خارجية معه مؤخرا الرئيس أحمد عبيدات الذي أختير في وقت سابق لتأسيس ورعاية ورئاسة المركز الوطني لحقوق الانسان كمؤسسة رسمية تحظى برعاية القصر وتختص في المجال.

وعودة عبيدات للأضواء بعد ان جلس في مقاعد الاحتياط لفترة طالت نسبيا تعني عودة طريقة تفكيره للأضواء، بالمقابل فالرجل اصبح رمزا من رموز العمل المدني ومعروف بالجدية المطلقة ويتميز (بهيبة خاصة) لا يمكن لأي حكومة تجاهلها وفرصه في تثبيت وفرض أجندة وطنية ملكية بخصوص حقوق الانسان أقوى دائما من فرص اي شخصية او حتى مؤسسة أخرى بما فيها المؤسسات النشطة مدنيا في القطاع الأهلي.

والمبادرة الملكية لم تقف عند هذه الحدود بل اتجهت لعقد اجتماع مع مجلس المركز الوطني لحقوق الانسان والاستجابة فوريا لمطلب مركزي وأساسي للمركز تمثل في اغلاق أشهر سجن في الأردن وهو سجن الجفر الصحراوي الذي ذاع صيته واشتهر بسبب استخدامه في عدة محطات تاريخية كمقر لتوقيف واعتقال المعارضين المشاغبين والمناوئين للنظام وحتى النشطاء السياسيين والنقابيين.

وقد أمر الملك بوضوح باغلاق هذا السجن وتحويله الى مدرسة ومركز للتدريب الحرفي ووجد الرئيس عبيدات فرصة سانحة للاعلان عن عودته لمركز الضوء عبر رافعة ملكية مصرحا بان سجن الجفر اصبح وراء ظهورنا وهو تصريح علني للرجل يحمل نشوة انتصار حقيقي لرئيس سابق قاد المخابرات والحكومة، كما قاد مسيرات وتظاهرات منددة بالتطبيع عندما تقاعد بعد ان رفض التوقيع على اتفاقية وادي عربة.

وهذا الاهتمام بعبيدات لا علاقة له بشخصه بقدر ما له علاقة بما يمثله، فالحكومات المتعاقبة خلال السنين الثلاث الأخيرة حاولت تهميش المركز الوطني لحقوق الانسان والتدخل في عمله وفي عدة مرات غضب عبيدات من هذه التدخلات حتى استقر الأمر بتعيين دبلوماسي مخضرم ووزير سابق هو شاهر بك رئيسا للمركز وهو ايضا من الشخصيات الجدية.

وفي عهد عبيدات أصدر المركز الوطني لحقوق الانسان سلسلة تقارير (جريئة جدا) عن الانتهاكات التي ترصد في المعتقلات ومراكز التوقيف وعليه يمكن القول ان جرعة الدعم الملكية مخصصة للفكرة وليس للشخص، فالقصر يظهر اهتمامه بوجود مؤسسة ذات هيبة وكلمتها مسموعة من سلطات التنفيذ وهو ما حصل عندما طلب الملك من المؤسسات الرسمية الاستجابة لملاحظات وتوصيات المركز الوطني التي تصدر دوما بخصوص الانتهاكات التي يتعرض لها المواطن الأردني.

وهذا النمط من المبادرات الملكية أبرز كذلك الاهتمام بالقوانين الناظمة للحريات العامة مثل المطبوعات والنشر وقانون المعلومات الجديد وهي قوانين معلقة منذ عدة أشهر لكن شعور لجنة التوجيه الوطني في البرلمان بأن هذه القوانين مطلوبة وبقوة ملكيا أعاد ترتيب جدول اهتمام اللجنة كما قال عضوها خالد البريك في أحد الاجتماعات التنسيقية مع نشطاء مدنيين.

ويأتي اهتمام القصر الملكي بارسال اشارات وايحاءات تفيد بمراقبته لمسار تشريعات ومؤسسات معنية بملف الحريات العامة للمواطنين بهدف انتاج صورة متوازنة لا تطغى عليها الانحيازات الكلاسيكية لمجلس النواب الحالي الذي تغلب عليه تركيبة محافظة الى حد بعيد.

وهنا يواجه منهج التأكيد الملكي عدة اعتبارات دفعة واحدة من بينها احساس الاصلاحيين بأنهم خرجوا من اللعبة والدائرة بسبب وجود تركيبة حكومية محافظة برئاسة معروف البخيت الى جانب برلمان محافظ، ومن بينها المواقف العلنية المعادية للصحافة ولحرياتها من قبل البرلمان وشخصياته الكبيرة عشية الاستعداد لمناقشة تشريعات مهمة في الاطار موجودة الآن بين ايدي النواب وهي مواقف وصلت ذروتها عندما اعتدى ثلاثة نواب وضعوا على قائمة سوداء على مصورين صحافيين بالضرب والشتم ومصادرة كاميراتهم.

وكذلك بين الاعتبارات تكرار الموقف المتمثل بعدم ربط ملفات تطوير الاصلاحات الديمقراطية بالتوترات والتطورات الاقليمية المضادة مما يساهم عموما في رفع معنويات كل من يهتم بقضايا الحريات ويحسن صورة مؤسسات الدولة ويظهر (عدم نسيان) الأجندة الاصلاحية وعدم سيادة الهاجس الأمني فقط على مستوى التفكير الاستراتيجي في مؤسسات الدولة.

اتهام «الجزيرة» والصحف المستقلة في مصر بدعم الجماعة.. و«صوت الأمة» تتهم النظام بممارسة الارهاب والبلطجة و«الناصريون» يقفون في الوسط

انتقال معركة ميليشيات الاخوان لمجلس الشعب.. وسخرية من صمت أمانة السياسات عن الأحداث.. وانشاء ايميل خاص بالشتائم

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت «الأخبار» والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس، عن بدء مجلس الشعب مناقشة قضية ميليشيات الاخوان، وعنف في تبادل الاتهامات بين أعضاء الحزب الوطني الحاكم، وأعضاء الاخوان، ورفض نواب الوطني اقتراح الاخوان تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، والموافقة على تشكيل لجنة من لجنتي التعليم والدفاع والأمن القومي بالمجلس لمناقشة القضية ومطالبة العضو المستقل مصطفى بكري بالافراج عن الطلاب المعتقلين، والقاء الدكتور مفيد شهاب الدين وزير الشؤون القانونية والبرلمانية كلمة، أدان فيها ما قام به الاخوان، وأورد نص رسالة رئيس جامعة الأزهر، الدكتور أحمد الطيب وتقرير الأمن، والتحقيقات الأولية للنيابة، والأحداث المؤسفة بين حركتي فتح وحماس في فلسطين وسقوط ضحايا وهو ما أوجع قلوب الجميع هنا، وأصابهم بحزن عميق، ومقتل عدد من الجنود الأمريكيين في العراق، وزيارة وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي للعراق، لاجراء محادثات عسكرية مع اللواء أبو بكر يونس أمين اللجنة المؤقتة للدفاع، وحصول فريق النادي الأهلي على المركز الثالث في بطولة كأس العالم للأندية، وكان هو الحدث الذي اجتذب اهتمامات الغالبية الساحقة.

واستمرار سفر الحجاج للسعودية والاستعدادات لعيد الميلاد لدى غير الأرثوذكس واجازة نصف السنة وعيد الأضحى، والتحقيقات مع عصابة رمضان التوربيني لقتل أطفال الشوارع، والقبض على عصابة جديدة في البحيرة ولكنها لا تمارس القتل، وتجديد حبس 18 من الطلاب بجامعة حلوان الأعضاء بجماعة الاخوان، والافراج عن 5 وارتفاع أسعار علف الدواجن وظهور بؤر جديدة لانفلونزا الطيور في محافظة المنوفية.

والى جزء يسير مما لدينا:

ميليشيات الاخوان

ونبدأ بقضية ميليشيات الاخوان المسلمين التي قال عنها وعن الضجة حولها زميلنا والمحلل السياسي الكبير بـ«الأهرام» سلامة أحمد سلامة يوم الأحد في عموده اليومي ـ من قريب ـ

«تصوره البعض على أنه محاولة لتشكيل وحدات قتالية طلابية بتدبير اخواني يعيد احياء تنظيمهم السري الشهير وهو تصوير لا يعدو في حقيقته أن يكون محاربة لطواحين الهواء، ومن حق الجميع أن يثير المشهد هواجس عديدة، وأن يوجه اللوم الشديد للطلبة الذين استمدوا من قرارات الفصل التعسفي التي تعرضوا لها مبررا لتصرف لا ينبغي أن تكون الجامعة مسرحا له، علما بأن تدريبات الكاراتيه والكونغ فو تتوافر في جميع الأندية الرياضية، ولا تحتاج الى حماس وحزب الله، وليست بالضرورة دليلا على تشكيلات عسكرية.

ومع ذلك فان سوابق العنف التي وصمت تاريخ الاخوان السياسي، لابد أن تجعلهم أكثر حرصا على تجنب كل ما من شأنه أن يباعد بينهم وبين مبادىء السلوك الرشيد في المجتمع المدني الذي يقوم على الديمقراطية واحترام الحريات الذي يسعى جميعا لبنائه، ولأن مثل هذه الاستعراضات المريبة تترك انطباعا سلبيا، يجعل المقارنة بينهم وبين أي حكم استبدادي في غير صالحهم.

ومن الثابت أن استخدام القوة وان كان حقا للدولة، الا أن انتهاك الدولة لحقوق الانسان والتضحية بمعايير العدالة، بدعوى الحفاظ على الأمن والسلام الاجتماعي، هو الذي يشجع على خلق بيئة العنف والخروج على القانون، وهو ما ينبغي أن تدركه جميع أطراف المجتمع».

ومن سلامة الى «الوفد» وزميلنا محمد بحيري وقوله في عموده ـ قضية ورأي ـ

«وعلى مدى 78 عاما لم تتخل جماعة الاخوان عن حلم الخلافة، لكن جناحها العسكري كان أداؤه الأسوأ، وأخطاؤه هي سبب انكاساتها المستمرة بداية من الجهاز الخاص الذي قلب الملك فاروق والرئيس عبدالناصر عليهم وصولا بميليشيات الردع التي ظهرت في جامعة الأزهر وأفادت النظام الحاكم، ومن السذاجة أن نعتقد أن الميليشيات التي ظهرت في جامعة الأزهر هي كل الجناح العسكري للاخوان، فالأجنحة العسكرية تعمل في الخفاء ومن ظهروا في الجامعة هم جزء ضئيل يطلق عليه قوة الردع، اذن أين قوة الهجوم؟

النظام يلعب بالاخوان ويلعب بالجميع، فالنظام الذي يستطيع أصغر ضابط فيه تلفيق تهمة حيازة سلاح ناري لأي مواطن لا يعجبه منظره هو نفس النظام الذي اكتفى بـ«بونيات» حديد و«سكاكين مطبخ» و«فرمانشات» ليجهض ثورة الاخوان!! أليست نكتة؟!».

ونظل مع صحف الأحد، ففي «نهضة مصر» المستقلة قال زميلنا أحمد أيوب:

«بعيدا عن المواجهة الأمنية للخروج الاخواني الغريب على تقاليد وقوانين الجامعة وحرمها، فانني مازلت مصرا على أن هذا هو حقيقة الاخوان، وليس آخرهم، فما عندهم أكثر، والمطلوب ليس المواجهة الأمنية وانما المواجهة المجتمعية، فلابد أن يستيقظ المجتمع من غفلته ويعرف أن هذا التيار لا يهدف الى اقامة دولة الاسلام أو تطبيق أحكام الشريعة، كما يتخيلون ولا يسعى الى اقامة العدل والمساواة كما يشيعون، وانما هدفه واضح ومحدد وهو السيطرة على البلاد والقوة خيار استراتيجي أول له».

ونتركه لنتوجه لزميلنا وصديقنا نائب رئيس تحرير مجلة المصور حمدي رزق، والذي يحب الاخوان حباً لا مزيد له، ويبادله الاخوان حباً بعشق، فقال في نفس اليوم ـ الأحد ـ في عموده اليومي ـ فصل الخطاب ـ

«بيانه العاجل لرئيس الوزراء عن ميليشيا الاخوان في جامعة الأزهر، أحرج النائب المستقل مصطفى بكري جميع نواب الشعب «اخوان، وأزهريين، وحزب وطني، وأقباط ورئيس الديوان» حقيقة كنت أتمنى أن تأتي من نواب الجماعة طواعية باحساس ولو نادر بالخجل وكنت أراها واجبا قوميا وحزبيا على نواب الحزب الوطني ان لم يكن من باب حماية النظام الذي يأكلون في خيره فاتساقا ـ ولو لمرة ـ مع الموقف الشعبي الرافض لما جرى، وتمنيتها على خجل من النواب الأقباط الخجولين بطبعهم، باعتبارهم يعيشون معنا في هذا البلد، ويحسون بفزع ذويهم المروعين مما جرى باعتباره بروفة للاستيلاء على الحكم، ولكني أنتظرها تحديدا من نائبين اثنين لا ثالث لهما، الدكتور زكريا عزمي، رئيس الديوان مفجر ثورة الحجاب والدكتور أحمد عمر هاشم رافع لواء الحجاب يوم السفور.

ملحوظة: للاخوان الشتامين أسسنا لكم ايميلا خاصا.

Hamdy_rizk36@maktoob.com نستقبل عليه شتائمكم بكل ترحاب، لأن هذا الايميل مشغول بما هو أهم».

والى مجلة «روزاليوسف» ورئيس تحريرها زميلنا عبدالله كمال الذي سخر من غرور الاخوان بقوتهم ومساندة قناة الجزيرة ونادي وصحف مستقلة لهم، فوقعوا في فخ استعراض قوتهم وأكد أن الاخوان اشترت هذه الصحف، قال: «اندفع الاخوان الى نحو بعيد «على سبيل المثال» في اتجاه اشعال أزمة نادي القضاة الى أبعد مدى، واستخدمت الجماعة ما لديها من علاقات مع بعض وسائل الاعلام في ترسيخ أبعاد الأزمة، لا سيما من خلال قناة الجزيرة، اتفاقيات شبه معلنة مع بعض الصحف الخاصة التي راحت تقبض مصروفات سرية مؤكدة من التنظيم لكي ينشر كل شيء عن الجماعة، بدءا من خبر زواج بنت المرشد، الى نداءات الافراج عن العريان وما شابه.

وفيما يبدو فان الجماعة صدقت أن الرأي العام الذي تصنعه هذه الصحف التي اشترتها، يوميا وأسبوعيا هو رأي عام حقيقي وصادق ويعبر عن وجودها الحقيقي، وخلطت ما بين المزيف، والواقعي، وتوهمت أن كل هذا الغثاء انما يعبر عن وجودها في الشارع، تماما كما ظنت أن 88 مقعدا في البرلمان هو منتصف الطريق الى الحكم، ومن ثم أضافت هي نفسها عامل غرور جديد الى ذاتها، وخطت خطوات جديدة نحو فخ هي التي حفرته».

وهو يقصد «المصري اليوم» و«الدستور» و«صوت الأمة»، وقد دفعنا عبدالله اليها.

فـ«صوت الأمة» صدرت وقد خصصت جزءا كبيرا من صفحاتها للتنديد بالنظام، فنشرت صورة لطلاب الاخوان، وحول رؤوسهم عصابة سوداء مكتوب عليها صامدون، وصور لوزير الداخلية وجمال مبارك وأحمد عز وحول رؤوسهم عصابة خضراء مكتوب عليها ـ فكر جديد ـ وعناوين، ميليشيات الطلبة رياضية استعراضية، وميليشيات الأمن والحزب الوطني وحشية ودموية، ونشرت حديثا مع مرشد الجماعة محمد مهدي عاكف أجراه معه زميلنا محمد علي أبو هميلة، قال فيه:

«لماذا كل هذه الضجة الاعلامية لمجرد خطأ وقع من بعض الطلاب خلال عرض رياضي اعتذروا عنه كما اعتذرت قياداتهم وجماعتهم عنه لأنه تسبب في سوء فهم حرصنا جميعا على ايضاحه ووضعه في حجمه الطبيعي، فماذا يريدون أكثر من ذلك؟! انه مجرد خطأ اعتذرنا عنه، ولا يقارن بالكوارث والمصائب التي ارتكبها الحزب الوطني الذي قضى على ثروات البلد وضحى بأبنائه في الداخل والخارج، ولم نسمعه ولو مرة واحدة، يعتذر؟ ولماذا يتجاهل الاعلام الحكومي ميليشيات الحزب الوطني التي تملأ شوارع مصر بداية من عساكر الأمن المركزي والمدرعات التي تغلق معظم الشوارع وانتهاء بالفرق الخاصة التي شاهدناها في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهي تخترق صفوف المتظاهرين وتحاول تفريق شملهم والقبض عليهم واعتقالهم؟! بينما تصل التفاهة بالنظام لدرجة اعتبار عرض الاخوان السبب في هروب المستثمرين باعتبارها أحداث عنف تطرد الاستثمار من مصر، وتناسوا عن عمد صور جحافل الأمن وهي تغلق الميادين وتحاصر المواطنين، وتعتقلهم: كما تجاهلوا عددا كبيرا من تقارير منظمات حقوق الانسان في الداخل والخارج عن استمرار التعذيب الوحشي في المعتقلات والسجون حتى الآن في ظل هذا النظام البوليسي القمعي؟ أليس لهذا علاقة بطرد الاستثمار وارهاب المستثمرين؟».

ومن المرشد العام الى رئيس التحرير التنفيذي زميلنا وائل الأبراشي الذي انقض على أصحاب الحملات ضد الاخوان وعلى النظام بقوله:

«حتى الانزعاج والغضب يخضع عندنا للواسطة والكوسة، اذا أراد النظام الحاكم أن ننزعج فيجب أن ننزعج على الفور ونصرخ:

الحقوا، مصر تحترق، البلد ضاعت، من حق ـ بل ومن الواجب على ـ الجميع أن يغضبوا وينزعجوا ويفزعوا من ظهور طلبة ملثمين يرتدون الأقنعة داخل الجامعة ويستعرضون بتدريبات الكاراتيه والكونغ فو بشرط ألا يكون انزعاجنا انتقائيا خاضعا للواسطة ومشيئة الحكومة، فالذين انزعجوا من السلوك الخاطىء والمراهق لطلبة صغار السن كان عليهم أيضا أن ينزعجوا ويغضبوا للسلوك الوحشي للشرطة وبلطجية الحزب الوطني الذي وصل الى حد الاعتداء على قاض بالأحذية في سابقة هي الأولى من نوعها والى حد التحرش الجنسي بالمتظاهرات يوم الاستفتاء على تعديل المادة (76) الى حد مصرع مواطنين أبرياء خلال الانتخابات النيابية، كان على الذين انزعجوا من سلوك الطلبة أن ينزعجوا لعمليات التعذيب الوحشية والهمجية للمواطنين داخل السجون وأقسام الشرطة والتي وصلت الى حد القتل والانتهاك الجنسي، كان عليهم أن ينزعجوا ويفزعوا لعلاقة الفساد بالسلطة والتي أدت الى قتل مئات المواطنين وتمزيق قلوب آلاف العائلات في كارثة العبارة الغارقة وكوارث قطارات السكة الحديد.

تخيلوا هذه المفارقة الغريبة، أن الطلبة صغار السن الذين أخطأوا وارتدوا الأقنعة داخل الجامعة عوقبوا بالفصل الذي يؤدي الى ضياع مستقبلهم وبالاعتقال الذي يمزقهم ويمزق عائلاتهم وهي عقوبة أشد من تلك التي لحقت بالقتلة الحقيقيين الذين تسببوا في كارثة العبارة وكوارث السكة الحديد.

لست ضد الفزع والغضب ازاء سلوك الطلبة الملثمين ولست ضد عقابهم بشرط أن يأتي العقاب في اطار مراعاة الأسباب والعوامل التي دفعتهم لذلك وفي اطار تحميل النظام المسؤولية الكاملة عن عسكرة المجتمع وعن انتشار «العقلية الميليشياوية» في مصر وألا يكون العقاب في اطار أسلوب «الكيل بمكيالين»، أخطأ الطلبة الملثمون ولكن لماذا لا نراعي ولا نضع في الحسبان أنهم تأثروا بالعقلية الميليشياوية التي أشاعها الحزب الوطني ووزارة الداخلية في المجتمع كله، سيقولون كذبا وزورا وبهتانا: كيف تهون من هذا الأمر وهو يحدث لأول مرة داخل الجامعة مع أنهم يعلمون جيدا أن النظام هو الذي عسكر الجامعات وأن الأمن هو الذي يدير ويحكم الجامعات في مصر وأن التقارير الأمنية هي التي تحدد مستقبل الطلبة وأساتذة الجامعات وهي الآمر والناهي. على الذين تورطوا في عسكرة الجامعات في مصر وتنصيب الأمن حاكما عليها أن يتحملوا مسؤولية تصرفات من هذا النوع وأن يعلموا جيدا أن العسكرة تؤدي الى ما شاهدناه».

ونكتفي اليوم بهذا القدر، وغدا، الباقي، لنتحول لأنصار خالد الذكر.

الناصريون والميليشيات

واذا كانت «صوت الأمة»، اتخذت موقفا واضحا من الموضوع، فان جريدة «العربي» لسان حال حزبنا العربي الديمقراطي الناصري الذي لم أعد عضوا في لجنته المركزية، تفاوتت مواقفها باختلاف صحافييها، ومن كتبوا فيها من خارجها من الناصريين، فقال زميلنا وصديقنا أكرم القصاص في عموده ـ أول السطر ـ

«أصبح المصريون بين شقي رحى نظام مستبد يرعى الفساد ويرفض اشراك الشعب في الحكم، وجماعة تسعى لأن تحل مكان النظام لتستبد وتمنع الآخرين من المشاركة، الفرق أن النظام يبرر تسلطه وفساده وتأييده في الحكم بالمصلحة العامة بينما الجماعة تقدم نفسها كناطق وحيد باسم الاسلام كلاهما ـ النظام والاخوان ـ يستبعد الآخرين، ويسعى للانفراد، كلاهما يناور ويكذب، ويقدم خطابا للاستهلاك الاعلامي وآخر لمصالحه، المأساة الحقيقية، هي في الطلاب الذين يدفعون ثمن طموحات تنظيم سري، وعدهم بالجنة من أجل أن يحكم الدنيا، ولا مانع من أن يسعى تيار ما للسلطة بشرط ألا يصادرها لنفسه واذا كنا نعاني من نظام متسلط ومحتكر يستخدم العنف في ضرب معارضيه فان الاخوان يتصرفون بنفس الطريقة، خطاب معتدل في حالة الضعف وعندما تشعر ببعض القوة ينسون الاعتدال وتظهر الجماعة على طبيعتها والميليشيات تكشف عن استمرار الجانب السري الذي تنفي الجماعة وجوده ويجعل من مشاركتها في السلطة والبرلمان مجرد خطوة تكتيكية في وضع لا تقتنع به، تمارس نشاطها في العلن وتبني تنظيمها في السر، ولا يفيد أن تخرج قيادات الاخوان ليعلنوا أنها مكيدة ويهاجموا كل من ينتقدهم بوصفه من أعداء الاسلام، أو على الأقل من عملاء الأمن مثلما هو حادث على شبكة الانترنت.

نظام الحكم يدفع ثمن تفريغ الحياة السياسية من العمل العلني وتخليه وسط الفوضى والفساد، واستغل الاخوان كراهية المواطن له لكسب انتخابات يذهب اليها المحشودون بالمال أو الوعود، واذا كان الناس فقدوا الأمل في أن يتغير نظام أكله السوس، فانهم لا يمكنهم الرهان على استعداد جماعة الاخوان للتغيير أو التوقف عن رفع المصاحف في مواجهة مخالفيهم في الرأي، ولا يجد أنصار الدولة المدنية بدا من رفض الميليشيات الاخوانية وأيضا السعار الأمني والتوسع في الاعتقالات العشوائية، أو المحاكمات الاستثنائية».

أما زميلنا وصديقنا ونائب رئيس التحرير محمد حماد، فانه في عموده ـ سؤال بريء ـ ركز معظم هجومه على النظام، قال:

«ميليشيات لأي جماعة سواء الاخوان أم غيرهم لابد أن تكون في خانة الادانة، السلطة قبل الاخوان مدانة، فهي التي تستخدم العنف في مواجهة خصومها السياسيين وبعض أجهزة الأمن مدانة قبل ادانة أي جهة تابعة للاخوان، فالسلطة وأجهزتها الأمنية لم تكتف باستخدام قوتها الباطشة بل أقدمت على ادخال البلدة كعنصر حاسم في الانتخابات التشريعية وأدارت مجموعات من البلطجية على نطاق واسع ومشهود ومسجل بالصوت والصورة وهي التي استجلبت الى ساحات التظاهرات في وسط المدينة بلطجية من الجنسين من النساء والرجال المسجلين خطر على الأمن، والشواهد معروفة وأذيعت على الفضائيات!

قادة النظام والمؤسسات الأمنية ليسو مسؤولين فقط عن اشاعة أسلوب البلطجة في الحياة السياسية ولكنهم هم الذين بادروا الى تعميم ثقافة البلطجة، فأجهزة السلطة المنوط بها حفظ الأمن هي التي ترعى عملية استخدام القوة والعنف في مواجهة معارضيها وهي التي سمحت لبعض هؤلاء بانتهاك عرض الصحافيات أمام دار النقابة، وهي التي سحلت بعض القضاة على مرأى ومسمع من زملائهم، وهي التي أدخلت السنج والمطاوي والسيوف الى الحرم الجامعي تأديبا للطلاب المعارضين، ولذلك فهي أول المدانين في استشراء ظاهرة العنف في المجتمع.!

الطلاب الذين استعرضوا قواتهم في الأزهر مخطئون، والقادة المسؤولون عنهم ارتكبوا خطيئة، أما الذين استوفدوا الى ساحة الجامعات ميليشيات البلطجة بالسنج والمطاوي والسيوف والجنازير فانهم مجرمون تجب معاقبتهم ثلاث مرات».

الأقباط وميليشيات الاخوان

والى ردود أفعال أشقائنا الأقباط على ميليشيات الاخوان، ومنهم زميلنا بجريدة «وطني» سامح فوزي وقوله يوم الجمعة في مقال له بجريدة «روزاليوسف»:

«في برنامج الساعة العاشرة على قناة دريم طرحت المذيعة اللامعة منى الشاذلي القضية على عدد من المتحدثين مساء الثلاثاء 12 ديسمبر الماضي جميعهم أدانوا ـ بدرجات متفاوتة ـ التدخل الاداري والأمني في انتخابات اتحاد الطلاب في الجامعات المصرية ـ لم يقبلوا ما فعله الطلاب في ساحة جامعة الأزهر، لكنهم عادوا وأرجعوا سبب ذلك الى شعور هؤلاء الطلاب بالظلم وقارن أحد الكتاب الأفاضل بين فريقين متشحين بالسواد: الأول فرق الأمن المركزي التي تحاصر الجامعة، والثاني الطلاب الملتبسون زي الانتحاريين، المقارنة مغلوطة.

بالطبع لا أحد يبرر التدخل الأمني في الجامعة أو الحياة السياسية أو في أي شأن آخر خارج نطاق عمله الشرطي، ولا خلاف على أن من حق الطلاب أن يمارسوا حياة جامعية حرة تسهم في تكوينهم وتعدهم قيادات للمستقبل ـ وليس طبيعيا ـ على الاطلاق ـ مشهد السيارات التي تحمل مئات من جنود الأمن المركزي يصفطون أمام الجامعة، وفي شارع عبدالخالق ثروت، وأحيانا أمام بعض المساجد، مشهد يعبر عن احتقان سياسي أكثر ما يعبر عن حالة حراك سياسي. في الدول المستقرة ديمقراطيا لا تصطف قوات الأمن أمام الجامعات، والسبب ببساطة أن الأخيرة ليست لها أسوار وأبواب، هي في حالة انفتاح على المجتمع الذي توجد فيه، أما نحن فلم يعد السور اطارا حمائيا كافيا، وبات من الضروري أن تحمي قوات الأمن الجامعة والسور والطلاب من أنفسهم!

ولكنني لا أستطيع أن أقبل التفسير «الكسول» الذي قدمه البعض من ربط تلقائي بين التدخل الأمني في انتخابات اتحاد الطلاب بالجامعة وبين نزوع الطلاب نحو العنف والبلطجة وأخيرا ارتداء ملابس الانتحاريين، والاستعراض في قلب الحرم الجامعي، لا علاقة بين الأمرين، والدليل على هذا أن الحركات الطلابية التي نشأت في دول أخرى من أجل التغيير والديمقراطية لم تقم بمثل هذه الأفعال ولم تر أن مواجهة الشرطة والادارة الجامعة تكون بالتلويح بعمليات انتحارية أو اللجوء الى العنف والبلطجة».

المستقلون والميليشيات

والى أبرز ما كتبه كتاب وصحافيون مستقلون وأولهم زميلنا وصديقنا بـ«الأهرام» صلاح منتصر الذي قال أمس في عموده اليومي ـ مجرد رأي ـ أنه هاجم ما قام به الاخوان المسلمون، وطلابهم، لكنه لا يستطيع تجاهل ما يقوم به الأمن ضدهم، وأضاف:

«حين أجد رجال الأمن يقتحمون بيتي قرب الفجر ويغزون غرفه وينتهكون حرمة ناسه فانني سوف أقف مع ابني ضد الحكومة، لا أعرف من الذي يرتب مواعيد واجراءات وعنف هذه الغزوات لبيوت هؤلاء الضحايا؟ وأقول ضحايا لأننا نعرف أنهم بالفعل ضحايا، وأن هناك من شحنهم بكل هذه الأفكار والشعارات التي جعلتهم يتصورون ما يفعلونه صوابا، وهل أصبح هذا الشباب في تلك السن رهانا خاسرا قرر الأمن الحكم عليه وعلى أهاليهم بالضياع؟ أم أن الأمل مازال ممكنا في استعادتهم واحتضانهم وازالة اللثام من فوق رؤوسهم ليروا خطأهم ويعودوا الى طريق الخير؟ سؤال، أرجو أن تكون اجابته بقاء الأمل».

ونترك صلاح لنرى ماذا عند زميلنا وصديقنا محمد فودة رئيس تحرير المساء السابق في عموده اليومي ـ من الواقع ـ فوجدناه يسدد ضربة للمجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات برئاسة جمال مبارك، ويشيد بالنائب العام بقوله:

«مبادرة طيبة من المستشار هشام بدوي رئيس الاستئناف لنيابة أمن الدولة العليا بالسماح لستة من طلاب جامعة الأزهر الذين تم القبض عليهم في أحداث الجامعة لأداء امتحانات نصف العام اليوم وغدا حرصا على مستقبلهم.

لا أقول انها مبادرة طيبة فقط بل أسميها مبادرة أبوية انسانية وطنية، خاصة أنه سوف يسمح لجميع الطلاب المتهمين في هذه الأحداث بتأدية الامتحانات تباعا.

ان التعامل مع هؤلاء الط